

فلا تخلفي ولو حضر المدعي عليه وقال لو كبل المدعي
 اتركني هو ملك امر بالسليم واذا ثبت مال على غايب
 وله مال قضاء الحاكم منه والا فان سال المدعي
 انهار الحال الى قاضي بلد الغايب اجابه فينهي
 سماع بيعة يحكم بهاتم ليستوفي او حلا يستوفي
 والا نهار ان يشهد عدلين بذلك ويستحب
 كتاب به ينكر فيه ما يمتنع به المحكوم عليه
 وتحمته ويشهد ان عليه ان نكر الحكم فان قال
 لست المي في الكتاب صدق بيئته وعلى المدعي
 بيعة بان هذا المكتوب اسمه وسعيه فان اخادها
 فقال لست المحكوم عليه لانه الحكم ان لم يكن هنالك
 مشاركة له في الاسم والصفات وان كان احض
 فان اعترف بالحق طوبى به ونكر الاول والا
 بعث الى الكاتب يطلب من الشهود زيادة
 صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولو حضر قاضي بلد

الغايب

الغايب ببلد الحاكم فتناضيه بحكمه في امضائه
 اذ اعاد الى ولايته خلاف القضاء بعلمه ولو ناداه
 وهما في طي في ولايته بينهما امضاه وان اقتصر
 على سماع بيعة كتب سمعت بيعة على فلان من
 ويسميها ان لم يعد لها والا صح فالاصح جواز
 ترك التسمية والكتاب بالحكم مضمي مع قرب المسافة
 وسماع البيعة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة
 قبول شهادة على شهادة فصل ادعى غيبا
 غائبة عن البلد يؤمن اشتباها كعقار وعبد
 وفرنس معروفان سمعت بيعة وحكم بها وكتب
 الى القاضي قاضي بلد المال ليعلمه للمدعي ويعتد في
 عقار حدوده او لايؤمن فالأظهر سماع البيعة
 وبالإغ المدعي في الوصف ويترك القيمة وانته لا يحكم
 بها بل يكتب الى قاضي بلد المال ما شهدت به البيعة
 فيأخذها ويعتد به الى الكاتب يشهد واعلى عينه من

١١٩

توكل وحج
 وتكون ايضا الحجة
 والسنة وهو
 في صدرها اثبتتها
 اه عمير

105